



البناء العمودي في المستوطنات وإشباع الضفة الغربية بالمستوطنين الكولون! صفحـة (٢)



قراءة في تقرير جديد: «إسرائيل تحولت إلى قوة مخيفة في مراقبة سكانها والتجنس عليهم!» صفحـة (٢)

الاقتصاد الإسرائيلي سجل انتعاشاً ويبحث في كيفية تجاوز عقبة الضرائب العالمية على الشركات الكبرى!

كتب برهوم جرابيس:

تشير التقارير المالية الإسرائيلية الصادرة في الأيام الأخيرة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي سيتجاوز هذا العام خسائر العام الماضي والذي طغت عليه قيود جائحة كورونا، إذ من المتوقع أن يسجل نموًا بنسبة تتجاوز ٧٪، في مقابل انكماش بنسبة ٢,٢٪ في العام الماضي، في حين أن جباية الضرائب فاقت معدل العام ٢٠١٩، ما من شأنه أن يقلص العجز المالي الكبير في الموازنة العامة. في المقابل، فإن إسرائيل تبحث حالياً في كيفية تجاوز الاتفاق الدولي الذي ينص على فرض حد أدنى من الضريبة على كبرى الشركات العالمية، رغم توقيعها على الاتفاق، لكونها معنية في كسب المنافسة على بقاء هذه الشركات في اقتصادها وجلب المزيد.

وترى إسرائيل أن اقتصادها، وللمرة الثانية خلال ١٣ عاماً، منذ الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم ابتداءً من العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، قادر على التعافي أسرع من باقي الدول المتطورة، ففي الأسبوع قبل الماضي، رفع بنك إسرائيل المركزي تقديرات النمو للعام الجاري إلى ٧٪، وفي العام المقبل ٢٠٢٢ إلى ٥,٥٪، ما يعني أن إجمالي النمو في العامين الجاري والمقبل من شأنه أن يعوض عن انكماش النمو في العام الماضي ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٢٪، وكانت نسبة الانكماش أقل من المتوقع.

واستناداً إلى أن نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل في حدود ٢٪، فإن نسبة نمو في العام الجاري بنسبة ٧٪ على الأقل، ستقلص العجز الحاصل في العام الجاري، وتعيد الاقتصاد الإسرائيلي إلى مسار النمو، وهو ما سيعزز في العام المقبل، إذا لم تحدث مفاجآت جديدة.

وانضم إلى بنك إسرائيل المركزي صندوق النقد الدولي، الذي رفع هو أيضاً تقديرات النمو في إسرائيل في العام الجاري إلى ٧,١٪، وخفض النمو المتوقع في العام المقبل بنسبة طفيفة لتكون ٤,١٪، وفق تقديرات النمو.

وهذه التقديرات تأتي عكس التقديرات التي أكبر الدول المتطورة، التي عدل صندوق النقد الدولي تقديراته بشأنها إلى ما هو أقل من التقديرات السابقة، وهذا يشمل الولايات المتحدة والدول الكبرى في القارة الأوروبية وغيرها.

وكما يبدو فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تركز على تقديرات بنك إسرائيل المركزي وتعتبر مبالغية جديدة، ظهرت في الأونة الأخيرة، عززتها تقارير الأيام الأخيرة، إذ قالت السلطات المالية الإسرائيلية إن جباية الضرائب في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، أعلى بنسبة ٢٠٪ من جباية الضرائب في ذات الفترة من العام ٢٠٢٠.

والعام الماضي كان بمعظمه خاضعا لقيود اقتصادية مشددة بفعل جائحة كورونا، ولذا فهو ليس مقياساً، إلا أن سلطة الضرائب قالت في تقريرها إن حجم الضرائب منذ مطلع العام الجاري فاق أيضاً الجباية التي كانت في ذات الفترة من العام قبل الماضي ٢٠١٩.

وحسب التقديرات، فإن جباية الضرائب هذه من شأنها أن تقلص نسبة العجز في ميزانية العام الجاري، التي كان متوقفاً أن تصل إلى ٦,٧٪، وعلى أساس هذه النسبة تم إعداد مشروع ميزانية العام الجاري، في حال استمرت وتيرة جباية الضرائب حتى نهاية العام، فمن المتوقع أن تهبط نسبة العجز بشكل حاد، وتكون أقل من ٥٪، ما يمهد لعودة العجز في العام التالي إلى نسبة أقل.

في المقابل، يرى خبراء الاقتصاد أن ارتفاع وتيرة التضخم إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١٤، هو إشارة إلى تزايد حركة السوق، على الرغم من أن التضخم في غالبيته حاصل بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والبضائع الحياتية. فقد سجل التضخم المالي في شهر أيلول الماضي ارتفاعاً بنسبة ٠,٢٪، بحسب التقرير الشهري لمكتب الإحصاء المركزي، الصادر في نهاية الأسبوع الماضي، وبذلك يكون التضخم قد سجل

ارتفاعاً في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٢,٥٪، وهي نسبة غير مسبوقة منذ العام ٢٠١٣. ومن أبرز الأسعار التي سجلت ارتفاعاً حاداً في أيلول، أسعار الفواكه الطازجة بنسبة ٩,٥٪. ومن المتوقع أن يتم لجم التضخم في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بما في ذلك الشهر الجاري، ما يعني أن التضخم الإجمالي قد يكون في نهاية العام الجاري دون نسبة ٢٪، إذا لم تحدث مفاجآت اقتصادية.

وعلى ضوء تقديرات النمو من جهة، ووتيرة التضخم المالي التي لم تعرفها إسرائيل منذ العام ٢٠١٤ وحتى العام الماضي، وبشكل خاص بسبب ارتفاع أسعار البضائع الاستهلاكية الأساسية من غذائية وحياتية، فإن التجربة علمت أن نسب النمو الاقتصادي العالية تبقى ثمارها الأساسية في جيوب ثنات المال وكبرى البنوك والشركات، في حين أن الجمهور سيواصل مواجهة ارتفاع كلفة المعيشة، التي تنعكس بارتفاع مستمر لأسعار المواد والسلع الأساسية الغذائية.

ويقول المحلل الاقتصاد أدريان فيلوت، في مقال له في صحيفة «كالكايس»، الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي متفائلون بشأن إسرائيل، خاصة هذا العام، ولقد رفعوا بشكل حاد توقعات النمو للعام الحالي من مستوى ٥٪ (نيسان ٢٠٢١) إلى حوالي ٧,١٪ في العام الجاري ٢٠٢١. هذه قفزة حادة بأكثر من نقطتين مئويتين، وبالآرقام المطلقة، هذه فجوة تزيد عن ٢٨ مليار شيكل (٨,٦٦ مليار دولار).

من ناحية أخرى، حسب فيلوت، فإن الصندوق الدولي خفض بشكل طفيف (٠,٢ نقطة مئوية) توقعات للعام المقبل من ٤,٣٪ إلى ٤,١٪، مما يعني أن الصندوق يعتقد أن بعض النمو المتوقع للعام ٢٠٢٢ سيحدث في وقت لاحق من هذا العام، ومع ذلك، يجب أن يتم إجراء التعديل الحاد بضمناً محدود. كما أقدم بنك إسرائيل على خطوة مماثلة قبل أسبوعين وقام بتعديل حاد لتوقعات النمو في إسرائيل للعام الجاري.

ويقول فيلوت إن القفزة في التوقعات تتطلب فحص ما إذا كان التعديل ناتجاً عن تفاؤل بشأن الاقتصاد الإسرائيلي أم أنه ناتج عن التغيير المنهجي الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي مؤخرًا في قياس الناتج المحلي الإجمالي، والذي تسبب في زيادة مفاجئة.

وأوضح بنك إسرائيل أن التعديل إلى الأعلى للبنك يرجع إلى حد كبير إلى التعديل الإيجابي للنشاط الاقتصادي في الفصول الثلاثة الأولى من العام الجاري، بفضل تعديل متوسط معدل نمو المكتب المركزي للإحصاء. وبالتالي، فمن المحتمل جداً أن تتأثر توقعات الصندوق أيضاً بالتعديل المنهجي للمكتب المركزي للإحصاء.

اتفاق عالمي وإسرائيل تبحث عن مهرب!
أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في الأيام الماضية، أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد حد أدنى لمعدل الضريبة العالمية على

الشركات بنسبة ١٥٪. ووقعت على الاتفاقية ١٣٦ دولة تمثل أكثر من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك إسرائيل ودول معروفة بأنها ملاذات ضريبية مثل إيرلندا والمجر وأستونيا وسنغافورة. ورغم ذلك فإن مصادر في وزارة المالية قالت للصحافة الاقتصادية إن الوزارة تبحث في كيفية عدم خسارة المنافسة على جذب الشركات الكبرى، بتجاوز شروط الاتفاق الدولي المذكور. وبحسب الاتفاق سيتم تطبيق الضريبة فقط على الشركات التي تربح أكثر من ٧٥٠ مليون يورو سنوياً. وتم المقرر أن يبدأ الإصلاح الضريبي في أوائل العام ٢٠٢٣.

ويتكون الإصلاح الضريبي العالمي من جزأين.

ويتناول الجزء الأول «التوزيع العادل» للضريبة التي تدفعها الشركات الدولية. فالشركات التي يبلغ حجم مبيعاتها العالمية أكثر من ٢٠ مليار يورو، وهامش ربح يزيد عن ١٠٪، سيطلب منها دفع ضرائب في المناطق التي تُدار فيها أعمالها، وليس فقط في بلدانها الأصلية. والضريبة التي سيتم «إعادة توزيعها» ستكون ٢٥٪ من الأرباح أعلى من عتبة الـ ١٠٠ الأولى. وبحسب OECD فإن هذه الخطوة تعني إعادة توزيع نحو ١٢٥ مليار دولار سنوياً بين دول العالم، مع توقع أن تستفيد الدول النامية من هذه الخطوة، أكثر من الدول المتقدمة حيث تذهب معظم الأرباح الآن.

الجزء الثاني من الإصلاح الضريبي العالمي هو وضع حد أدنى لمعدل ضريبة الشركات العالمية بنسبة ١٥٪. وستطلب من الشركات التي تربح أكثر من ٧٥٠ مليون يورو سنوياً، وستؤدي هذه الخطوة إلى تحصيل ضرائب إضافية بنحو ١٥٠ مليار يورو سنوياً. وتدعي OECD أن هذه الخطوة ستؤدي إلى مزيد من المساهمة الاقتصادية بسبب خلق الوظائف والاستقرار في النظام الضريبي العالمي. وتقدم إسرائيل امتيازات ضريبية سخية للشركات متعددة الجنسيات، التي تسعى إلى تطوير الأعمال التجارية لديها والمثال الأبرز هو شركة إنتل للتقنيات العالية، وهي أحد المستفيدين الرئيسيين من قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي، والذي بموجبه تتمتع شركات التصدير الموجودة في إسرائيل بضريبة شركات تبلغ ١٦٪ فقط، و٧,٥٪ فقط في المصانع القائمة في المناطق البعيدة عن مركز البلاد. كما تم تحديد معدل ضريبة الشركات بنسبة ٦٪ لشركات الهايتك التي تسجل الملكية الفكرية في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، و١٢٪ في مركز البلاد.

ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح الضريبي الجديد إلى القضاء على معدل الضريبة المنخفض لشركة إنتل، ولكن لن تتمكن الدول الأخرى من تقديم امتيازات مماثلة الآن. ولن تتأثر الغالبية العظمى من شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة بالإصلاح الضريبي لأنها لا تصل إلى حجم الشركات متعددة الجنسيات التي سيتم فرض الضريبة عليها.

وقالت صحيفة «كالكايس» إن وزارة المالية الإسرائيلية وسلطة الضرائب



(صورة تعبيرية عن موقع «كالكايس»)

الاقتصاد الإسرائيلي يعود إلى مسار النمو بعد انتكاسات «كورونا».

تدرس خيارات مختلفة لتقديم حوافز للشركات الأجنبية التي تستثمر في إسرائيل، وتنفذ أنشطة تشمل تعيين موظفين أو نقل الملكية الفكرية إلى إسرائيل. وقد تكثفت المناقشات حول هذه القضية في الأشهر الأخيرة قبل الموافقة على سياسة الضرائب العالمية الجديدة لمنظمة OECD، على افتراض أنه حتى بعد الموافقة على السياسة الجديدة، ستكون الحوافز مطلوبة لجذب الاستثمار.

وبحسب الصحيفة، فإن وزارة المالية وجدت صعوبة في تقديم بيانات مجمعة بشأن النطاق الإجمالي للمزاي الضريبية في إسرائيل، ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٤، يبلغ إجمالي حجمها حوالي ٨ مليارات شيكل سنوياً (ما يعادل ٢,٤٧ مليار دولار). ويقول المحلل الاقتصادي ناتى توكر إن السياسة الضريبية الجديدة قد تضر بقدرة إسرائيل على جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية. ولكنها لن تمنع إسرائيل من الاستمرار في تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل، غير أن هذه الإعفاءات قد تكون غير ذات صلة، لأن الدولة التي تعمل فيها الشركة الأم ستكون قادرة على تخفيف العبء حتى لا تكون الفائدة كبيرة. وبحسب التقديرات، فإن وزارة المالية قد تلتف على الاتفاق الضريبي الدولي، من خلال تقديم امتيازات مالية للشركات العاملة في إسرائيل، من بينها المساهمة في دفع رواتب العاملين، وتخفيضات ضريبية ليس على المداخل وانما على ضرائب أخرى، مثل ضريبة المسقفات، وغيرها من الحوافز المالية.

١٨ مليار دولار استثمارات أجنبية في الهايتك
في ذات السياق، قال تقرير مشترك لشركتي أبحاث اقتصادية إسرائيلية، إنه في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، لاس حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع التقنيات العالية (الهايتك) الإسرائيلي ١٨ مليار دولار، بينما بلغ حجم صفقات بيع شركات ناشئة في ذات القطاع، في الفترة ذاتها، ١٩ مليار دولار، في ١٨٠ صفقة، ومعدل الصفقة الواحدة فاق ١٠٠ مليون دولار.

وحسب التقرير، فإن قسماً كبيراً من المستثمرين الأجانب هم من الأميركيين، الذين فضلوا الاستثمار في بورصة شركات الهايتك الإسرائيلية، في أعقاب تراجع البورصات الأميركية وخاصة ناسداك، وأيضاً مستفيدون من نسب الفائدة البنكية المنخفضة في البنوك الإسرائيلية. ولذا فإن خبراء اقتصاد يعتقدون أن الفائدة المنخفضة من شأنها أن تضخم قيمة الشركات الإسرائيلية التي يتم تداول أسهمها في البورصات.

ويشير التقرير إلى أن الاستثمارات لم تقتصر على الشركات الكبيرة في قطاع الهايتك، بل أيضاً في شركات طور الإنشاء، أو في شركات ما تزال حديثة العهد. وتبين أن الشركات حديثة العهد نجحت في تجنيد استثمارات بما يقارب ٢,٥ مليار دولار، في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، من أصل ١٨ مليار دولار استثمارات جديدة.

بقلم: أنطوان شلحت

كانت جملة واحدة قالها رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت في أثناء انعقاد مؤتمر حول الهجرة اليهودية إلى إسرائيل غد مؤخرًا، كافية لإشعال جدل بشأن مبلغ تغلغل العنصرية في منبت رؤوس الإسرائيليين لدرجة تحولها إلى عنصرية بنوية، أو إلى جزء غير منفصل من الشخصية الإسرائيلية برسم الأيديولوجيا الصهيونية التي تستبطنها.

فقد ذكر بينيت أنه سيسعى كرئيس للحكومة خلال العقد المقبل إلى تحقيق هجرة نصف مليون يهودي من دول قومية مثل الولايات المتحدة وفرنسا ودول أميركا الجنوبية، وبسر ذلك بمسوغ أن لا يشكل المهاجرون الجدد عبئاً على الدولة، وكانت وزيرة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية بينا تغمؤ -شلتا، من حزب «أرزق أبيض»، وهي من أصل أثيوبي، أول المعقبين على أقوال بينيت حيث، حيث قالت إن رئيس الحكومة مايز بين «هجرات نوعية»، وهجرات تنطوي على أعباء، ما يعني بنظرها أن دولة إسرائيل تخطئ الهدف الذي أقيمت من أجله وهو أن «تكون بيتاً لكل اليهود في العالم»، على حد تعبيرها.

في تصريحات بينيت السالفة ما يؤكد، بادئ ذي بدء، أن إسرائيل هي دولة هجرة. وهذا ما كانت عليه إبان إنشائها على أنقاض الوطن الفلسطيني وأصحابه، وهذا ما استمر عليه، ولا معنى لقراءة هذا التشخيص، الآن وهنا، من دون الالتفات إلى مسالتين: أولاً، الزيادة «غير الكبيرة» في نسبة السكان اليهود في إسرائيل، وتعرّض مصادر رسمية ذلك، من بين أمور أخرى، إلى هبوط عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وإلى ازدياد الهجرة منها، وثانياً، وضعية الهوس الديموغرافي التي تمسك بتلابيب المجتمع الإسرائيلي والتي ارتفعت أو تكاد ترتفع إلى مستوى الادبجة، وباتت اللازمة، التي تتكرر كلما يدور الحديث حول الهجرة اليهودية وارتباطها المباشر بالأمن القومي، تتمثل في أنه لولا الهجرة «لما كانت أغلبية يهودية في دولة إسرائيل».

وعلى سبيل المثال جاء في إحدى الوثائق الإسرائيلية المرتبطة ب«ساميك الأمن القومي الإسرائيلي»، أنه في العام ١٩٤٨ كان عدد اليهود في إسرائيل نحو ٦٠٠ ألف نسمة، ومن دون الهجرة اليهودية ما كان عدد اليهود في إسرائيل يبلغ ما هو عليه الآن، وهناك شك كبير فيما إذا كانت الدولة ستبقى موجودة أصلاً. ولولا موجة الهجرة اليهودية الكبيرة من دول «رابطة الشعوب» الاتحاد السوفيتي السابق - كانت الأغلبية اليهودية في إسرائيل متاكدة من ناحية جوهريه، ولا يخفى على مسؤولون الإسرائيليين أن تطلعهم كان بأن يشكل اليهود في إسرائيل، في العام ٢٠١٠، نحو نصف عدد اليهود في العالم. وبعد ذلك تبدأ «حملة كبرى» من أجل أن تقطن أغلبية اليهود في العالم في إسرائيل، وهو هدف لا يمكن تحقيقه من دون هجرة جماعية من جانب يهود الولايات المتحدة.

فلساً عن ذلك فإن تصريحات رئيس الحكومة تعيد إلى الأذهان حقيقة أن العنصرية كانت ملازمة للصهيونية منذ تأسيسها، ومنذ بدء هجستها بشخصية اليهودي الذي سيكون في عداد المهاجرين إلى فلسطين ليمسي جزءاً من سكان الدولة اليهودية التي ستسعى لإقامتها على أنقاض وطن الفلسطينيين، فهذه الدولة وإن كان هدفها أن تكون «بيتاً لكل اليهود في أرجاء العالم» لديها اشتراطات بأن يمز هؤلاء اليهود في عملية «تطور»، ولو قسرية كي يناسبوا «ظروف البيت الجديد».

وللتذكير بهذا الشأن، عمم أحد المواقع الإلكترونية الإسرائيلية قبل عدة أعوام اقتباسات على لسان الدكتور يوسف مائير بشأن الحق في إنجاب أولاد، ورد فيها ما ترجمته الحرفية التالية: «من الذي يحق له إنجاب الأولاد؟ الإجابة الصحيحة من هذا السؤال موجودة في البوجينيا (eugenics)، وهي علم تحسين النسل/ النوع والحفاظ عليه من الانحطاط والتردي، هذا العلم لا يزال حديث العهد، لكن نتائجه الإيجابية أضحت كبيرة ومهمة (...). حالات زواج ذوي الأمراض والعاهات الوراثية منتشرة بين جميع الأمم والشعوب وخاصة بين الشعب العبري الذي عاش في المنفى (...). أفليس من واجبتنا الحرص على إنجاب أبناء معاقين أصحاء

كلمة في البداية

عن بينيت ونزعة الانتقاء

وعن الصهيونية و«تحسين النوع»..

جسدنياً وعقلياً؟ بالنسبة إلينا، لليوجينيا بشكل عام، وللختراس من نقل الأمراض الشعوب؛ يتعين على الأطباء والرياضيين والساسة القوميون القيام بدعاية واسعة لهذه الفكرة: لا تنجبوا أولاداً إذا كنتم غير واثقين من أنهم سيكونون أصحاء جسدياً وعقلياً».

ومائير هذا هو طبيب صهيوني درس في فيينا وشغل لأكثر من ٣٠ عاماً منصب رئيس مؤسسة «صندوق المرضى العام» في دولة الاحتلال، كما شغل منصب المدير العام لوزارة الصحة الإسرائيلية بين العامين ١٩٤٩-١٩٥٠، وسمي «مستشفى مائير» في كفار سابا باسمه. ونشر النص أعلاه العام ١٩٣٤ في الصفحة الأولى من «نشرة الأم والطفل»، التي تولى تحريرها. وفي النص الكامل للمقال ذاته، الذي نُشر في زاوية الصحة في جريدة «دافار»، الناطقة بلسان الهستدروت (اتحاد نقابات العمال)، اقترح مائير إحصاء المختلين عقلياً والمرضى النفسانيين.

وأظهر بحث أجري في جامعة برن السبع قبل أكثر من ١٠٠ عاماً، أن فكرة «تحسين النوع» حظيت لدى مؤسسات الحركة الصهيونية في تلك الفترة بتأييد وترحيب تقزز التكتم عليهما في الأعوام اللاحقة. كما أظهر أنه عملت في «البيشوف»، اليهودي في فلسطين إبان ثلاثينيات القرن العشرين الفائت «مراكز استشارية» أقيمت لغرض تقديم الاستشارة للأزواج المقبلين على عقد قرانهم وللأباء، وذلك اقتداء بنموذج مشابه منها عمل في النمسا واستخدم لقب «صعود النازية إلى سدة الحكم في ذلك العقد المذكور بأنه «إشكالي خطيرة» وأكدت معدة البحث أنه جرى التكتم طوال أعوام على موضوع تأييد د. مائير وآخرين من كبار المسؤولين في الجهاز الصحي الصهيوني لهذه الأفكار، مشيرة إلى أنه ما من أحد يتحدث اليوم عن هذا الفصل في تاريخ «البيشوف».

وفي منتصف الخمسينيات جمعت مقالات د. مائير في كتاب صدر بعد وفاته، غير أن مقاله النشار إليه لم يُنشر ضمنه، وغُثر في تسجيلات معدي الكتاب على ملاحظة وصف فيها المقال المذكور بأنه «إشكالي خطير»، وكتب أحد محرري الكتاب «الآن بعد شيوع أمر البوجينيا النازية، من الخطورة بمكان نشر مثل هذا المقال!».

وتضيف معدة البحث أنه في أواخر الثلاثينيات، عندما تكشفت الفظائع التي يمكن لليوجينيا بصورتها المتطرفة التسبب بها، تم الإقلاع عن استخدام هذا المصطلح الذي نسب إلى النازيين. غير أن مائير ظل طوال أعوام نشاطه مؤمناً بأفكار البوجينيا. ففي مطلع الخمسينيات نشر مقالاً انتقد فيه بشدة «جائذة الولادة» التي تعهد ديفيد بن غوريون بتدعيمها إلى كل امرأة يهودية تنجب عشرة أولاد. وكتب مائير: «لسنا معنيين بالولد العاشر ولا حتى السابع في العائلات الفقيرة المتحدرة من أصول شرقية (...) ينبغي ألا توجه الفئات الفقيرة نحو التناسل أو الإكثار من إنجاب الأولاد، بل علم يجب تحديد النسل لديها». ولم يكن مائير أول زعيم صهيوني أو الزعيم الصهيوني الوحيد الذي يؤيد فكرة البوجينيا. فوفقاً لبحوث أجراها البروفسور رافائيل بالك، وهو عالم ومؤرخ في علم الوراثة والطب من الجامعة العبرية - القدس، طرح مفكرون صهيونيون مركزيون فكرة اليهود في اعتبارها هدفاً من أهداف مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ومن بينهم ماكس نورود، شريك هرتسل، وأرثر روبين، الذي ترأس فرع المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين، وطبقاً للمفردات التي استخدمها نورود، يجب أن تحل «اليهودية قوية العضلات»، مكان «يهودي المقهى» المنفوي، الشاب والنحيف!

ينبغي التنويه أننا نستخدم كلمة عنصرية هنا في نصف في ذات الوقت سياسة إقصاء أخذة بالتصاعد في الأونة الأخيرة، وتسم العلاقات حتى بين فئات السكان اليهود في إسرائيل وتعكس، بكيفية ما، أطرافاً حذرة في ما يمكن اعتبارها بمثابة صيغة جديدة للتصاعد الطائفي جعلت من فئة اليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق ومن ثم فئة المهاجرين اليهود من أثيوبيا تشكلان أبرز أطراف هذا التصعد، في حين وقف في صلب الصيغة القديمة التصعد الطائفي بين اليهود الغربيين الأشكناز واليهود الشرقيين السفارديم.



(عن صفحة مجلس مستوطنة بيت إيل على فيسبوك)

مخطط كيف سيكون الحي العمودي المنوي بناؤه في «بيت إيل».

البناء العمودي في المستوطنات وإشباع الضفة الغربية بالمستوطنين الكولون!

كتب باسل رزق الله:

تمايزت المستوطنات الإسرائيلية الكولونالية في مناطق الضفة الغربية بنمط بناء موحد نسبياً، أحياء مرصوفة تظهر التخطيط المركزي، ومساحات خضراء، ومتربعة على قمم الجبال، ومنازل صغيرة بقرميد أحمر يمكن ملاحظته عن بعد، مما يجعل الناظر يعرف أنها مستوطنة إسرائيلية، فهي تشكل مشهداً أوروبياً يقتحم المشهد الفلسطيني المختلف عنها. تكون هذه المستوطنات جزءاً من مصوفة الضبط الاستعمارية في فلسطين باعتبارها تلعب دوراً أمنياً (إلى جانب أدوار اقتصادية وسياسية ودينية)، فهي تستمر في خلق نمط من الهيمنة على حياة الفلسطيني/ة اليومية، فلا يتمكن من التنقل من أي مكان داخل مدن الضفة الغربية إلا من خلال المرور بها، كما أنها تهيمن على الحياة داخل المدن الفلسطينية مثل الخليل ورام الله اللتين تحيط بهما المستوطنات من كل جوانبهما. الفلسطيني المتنقل في مدينة رام الله والمنطقة المحيطة بها مؤخرًا، بدأ يلحظ نوعاً جديداً من التمدد في المستوطنات، وهو البناء العمودي، كمنط جديد من البناء على الأقل في المستوطنات المحيطة بمدينة رام الله، التي أنشئ غالبها في منتصف السبعينيات. يمكن ملاحظة هذا النمط حالياً، في مستوطنة عوفرا، شمال غربي مدينة رام الله، ومستوطنة بيت إيل الواقعة على مدخل مدينة البيرة الشمالي، وقد ظهرت عدة بنايات ضخمة وتلاخظ من عدة أماكن من داخل المدينة، مع إعلانات تجارية لبيع الوحدات الاستيطانية منتشرة على طول شارع ٦٠ الاستيطاني، ومؤخرًا عبر شبكة الإنترنت. سنحاول في هذه المقالة تتبع هذه الأحياء الاستيطانية الجديدة، من خلال المعلومات المتوفرة عنها من إعلانات ترويجية وتصريحات صحافية مرتبطة بالأحياء من أجل تقديم عرض لهذا النمط الجديد الاستيطاني الجديد.

«تسعين بدلاً من تسعة!»

تأسست مستوطنة «عوفرا» العام ١٩٧٥، بقرار من وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه شمعون بيريس، على أرض تعود ملكيتها إلى فلسطينيين/ات من قرنتي سلواد وبين يبرود، في مكان كان بالأساس قاعدة عسكرية أردنية. حتى العام ٢٠١٨ أقيم في عوفرا ٦٢٥ بناية، حوالي ٤١٣ منها على ملكيات فلسطينية خاصة، أي ما نسبته ٦٦٪ من مجموعة البنايات في المستوطنة، كما يوجد فيها ٥ مؤسسات تعليمية و٧ مبان صناعية، والمستوطنة مقامة على ١٥٠ دونماً، جزء كبير منها مملن كمناطق مفتوحة وزراعية أو مخصصة للبنية التحتية للمستوطنة.^(١)

عند تصفح مواقع إنترنت فلسطينية وعربية يظهر عليها إعلانات إسرائيلية كان أحدها يحمل جملة «عوفرا: الآن هذا ممكن»، ولعل لهذه الجملة دلالة بعودة إمكانية البناء في عوفرا بعد هدم ٩ منازل فيها نتيجة البناء على ملكيات خاصة فلسطينية وتقييد أخرى بقرار من المحكمة العليا. عند تتبع هذا الإعلان تنتقل إلى صفحة ترويجية خاصة في المشروع، تحتوي على عدة صور لمستوطنة عوفرا والبنايات الجديدة فيها، كما تقدم مزايا العيش في مستوطنة عوفرا: «موصافات بناء ممتازة، منظر أخاذ، ١٥ دقيقة بعيدة عن القدس، مؤسسات تعليمية ممتازة، مجتمع دافئ»، ويشير الإعلان إلى أن الشقق عائلية وفسحة تبدأ فيها أسعار الشقق من مليون و٣٠٠ ألف شيكل وتصل حتى مليون و٨٠٠ ألف شيكل.^(٢)

يقام الحي الاستيطاني الجديد، بالقرب من الشارع الذي يفصل عوفرا عن قرية سلواد المجاورة، خلال المرور من شارع يمكن رؤية الطوابق المرتفعة من البناء، أما المنخفضة فيحجبها جدار يحيط بالمستوطنة. تقوم على المشروع حركة «امانا» (مقالون من أجل الحق في الاستيطان) وهي حركة انبثقت عن حركة غوش إيمونيم الاستيطانية العام ١٩٧٩، ونشطت في البناء الاستيطاني

في الضفة الغربية وقطع غزة والنقب والجليل والجلون، وتهدف إلى إقامة مستوطنات جديدة وزيادة البناء في القائم منها، وتسعى إلى المساهمة في استيطان مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية.^(٣) يعد هذا المشروع أول مشروع بنايات مرتفعة في مستوطنة عوفرا، وسيكون من ٦ عمارات، تحتوي على ٩٠ شقة سكنية، مما يعني إمكانية زيادة حوالي ٥٠٠ مستوطن جديد إلى الأقل في المستوطنة، و٩٠ عائلة جديدة إضافة إلى ٧٠٠ عائلة موجودة سابقاً، حتى الآن يبدو أن ما أنجز من المشروع عمارتان فقط، مع إتاحة إمكانية السكن فيهما قبل اكتمال المشروع كله. أطلق على الحي اسم «تل موشيه»^(٤) وستكون المرحلة الأولى من المشروع جاهزة للسكن في نهاية العام الحالي، فيما من المتوقع أن يكون المشروع جاهزاً بشكل كامل، خلال السنوات الثلاث القادمة. وتصف حركة «امانا» الاستيطان في عوفرا بأنه «حلم إسرائيلي في بيئة ريفية»، تصنف عوفرا بأنها مستوطنة ذات طابع قومي ديني، لذلك يصف منسق المجتمع فيها، ريكي لانغ، المستوطن في عوفرا منذ ٢٢ عاماً، طبيعة المجتمع بكونه «مجتمعا متدينا وعالم التوراة مهم فيه، ولكنه منفتح على الجميع ويتقبل الناس (المستوطنون الجدد)».^(٥)

العمل في المشروع الاستيطاني الجديد انطلق في أيار ٢٠١٩، وجاء بعد عامين من هدم بؤرة عمونا الاستيطانية التي احتوت على تسع منازل، لذلك احتفى أحد المواقع بهذا المشروع عند عنتونه خير انطلاقاً بـ«تسعين بدلاً من تسعة»، مشيراً إلى كون المشروع «حصل على الموافقة من قبل كل الكيانات السياسية والقانونية».^(٦) يقوم المشروع على أساس زيادة عدد المستوطنين وانخفاض أسعار الشقق بحسب مسوق المشروع زوري أفير-الذي أشار إلى أن مشروع عوفرا يُعد من أول المشاريع في الضفة الغربية التي تأخذ نمط البناء المرتفع، مضيفاً أن المستهدف من المشروع أساساً العائلات المتوسطة إلى التيار القومي الديني بشقق ذات مستوى عال وأسعار منخفضة وحياة اجتماعية نابضة بالحياة «قد سئموا من الاغتراب في المدن الكبيرة»، وأن المشروع مصمم أساساً للعائلات المتدينة فهناك شقق واسعة تتناسب مع مستوى الإنجاب المرتفع لديهم.^(٧)

استيطان فطل على رام الله

عند المرور بالقرب من مدخل البيرة الشمالي وأطراف مستوطنة بيت إيل، يمكن مشاهدة عدة بنايات ضخمة على طرف المستوطنة، تطل على مدينتي رام الله والبيرة ومخيم الجلزون، وهي مشروع بناء في آخر ضمن نمط البناء العمودي الجديد في المستوطنات. تأسست مستوطنة بيت إيل العام ١٩٧٧ على أراضي قريتي بيتين ودورا القرع، وبدات كغالبية المستوطنات في حينه ضمن معسكر للجيش قبل أن تستقل عنه وتتأسس المستوطنة بشكل مستقل، وكما مستوطنة عوفرا، أقيمت المستوطنة بالقرب من معسكر كان يعود للجيش الأردني سابقاً، وبنى معظم المستوطنة على أراض تصنف كملكيات خاصة. رغم ذلك، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية تفكيك المستوطنة، واستندت إلى رأي منسق أعمال الحكومة في المناطق آنذاك أبراهام أورلي الذي أكد وجود ضرورة أمنية لإقامة المستوطنة، ويستوطن في بيت إيل حالياً حوالي ٥٦٠٠ مستوطن. وتحيط بها البؤرتان الاستيطانيتان جفعات أساف وعوز تصيون.

يبدو أن الجزء الأول من مشروع البناء العمودي في مستوطنة بيت إيل قد وصل إلى مراحله الأخيرة، مما نستطيع أن نراه من خارج المستوطنة، وتقوم على المشروع شركة «كيدما Kedma»، وهي شركة عقارية «مختصة في بناء وإدارة المشاريع والمجمعات السكنية (الاستيطانية) في جميع أنحاء إسرائيل»، كما تعرف عن نفسها في موقعها. وللشركة هدف استثماري بالطبع لكنها تضع الهدف الأيديولوجي الاستيطاني في ملب

عملها فتحدثت «عن الميزة العظيمة للبناء في أرض إسرائيل»، وفي التعريف عن مالكي الشركة يعزو أحد مالكي الشركة قدومه مستوطناً إلى البلاد من الأورغواي إلى أسباب أيديولوجية.^(٨) الشركة الثانية المشاركة في المشروع هي «أفني ديرخ» avney derech. تظهر الأبعاد الأيديولوجية في الإعلان المخصص للمشروع، إلى جانب وصف الشقق وميزاتها، ويشار إلى أن ميزة السكن في مستوطنة بيت إيل «المناظر التوراتية، والارتباط الأبدي بالتاريخ اليهودي».^(٩)

يتكون المشروع من ٨ بنايات، سيكون فيها حوالي ٣٠٠ وحدة سكنية، وحتى بداية تشرين الأول الحالي تم بيع ١٣٠ شقة من المشروع.^(١٠) كما يرجع للمشروع بحكم

قربه من المدن المحتلة الأخرى فهو لا يبعد عن القدس سوى ٢٥ دقيقة وعن مستوطنة أريئيل ٣٥ دقيقة وعن مناطق الاستيطان في المركز ٥٠ دقيقة. وعن أهمية المشروع يقول رئيس مجلس المستوطنة شاي ألون: «إن هذا المشروع سيساهم في التغلب على نقص الأراضي وإرساء حقائق على الأرض»، كما أن المستوطنة كما يقول «تعاني منذ سنوات من نقص البناء مما انعكس في إغلاق عدد من الصفوف الدراسية فيها وارتفاع متوسط الأعمار في المستوطنة».^(١١) ويظهر أن هذه هي المرحلة الأولى من المشروع، فيما تذكر صفحة

مجلس بيت إيل على فيسبوك أنهم سيحصلون قريباً على موازنة من أجل بناء ٣٥٠ وحدة استيطانية جديدة بنفس نمط البناء المرتفع.^(١٢)

معظم الحديث الإسرائيلي عن هذا النمط الجديد من البناء، جاء في سياق الإشارة إلى كونه يتغلب على «قلة الأراضي» المتاحة للاستيطان، لكن هذا لا يعني بالطبع توقف التوسع الاستيطاني المباشر من خلال تمدد المستوطنات، فارتفاع عدد المستوطنين يعني الحاجة إلى بنية تحتية أكبر وبالأخص الطرق، خاصة وأن جزءاً كبيراً من الترويج لهذه المشاريع يقوم على كونها «بعيدة وقريبة»، أي عدم وجودها في داخل مدينة/مستوطنة كبيرة ولكن هناك منابله الوصول إليها في وقت قصير. لذلك احتفت صفحة شركة «كيدما بيت إيل» بمنشور لرئيس مجلس بنيامين الاستيطاني يسراييل غانتس الذي أعلن فيه عن الحصول على موافقة على توسعة طريق مستوطنة آدم (جيفع بنيامين)- حزما، مع افتتاح الدائرة الشتوية: 88 مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست الإسرائيلي،^(١٣) مع افتتاح الدائرة الشتوية: 88 مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست الإسرائيلي،^(١٤) المشهد الإسرائيلي، 4 تشرين الأول 2021. <https://bit.ly/3uZaCmJ>

«بعد الارتفاع الكبير في أعداد القتلى بنيران الجيش الإسرائيلي، كوخافي طلب من القادة تهدئة الوضع في الضفة الغربية». مختارات من الصحف العبرية، عدد 3620، 10-8-2021، ص 3.

Hagar Shezaf, "Top Court Orders Israel to Explain Refusal to Evict Settlers From Palestinian Land", haaretz, Oct. 8, 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-top-court-orders-israel-to-explain-refusal-to-evict-settlers-from-palestinian-land-1.10277562>

وليد حباس، «الخلاف بين الجيش والمستوطنين على أراضي الضفة الغربية: خلاف على أسلوب التوسع الاستيطاني لا على المبدأ»، المشهد الإسرائيلي، 16 آب 2021. <https://bit.ly/3v0Ydn9>

الحصول على الأرض صعبة في الكثير من الأحيان، رغم ذلك لا يريد المستوطنون أن يكون الوصول المحدود (الواسع حقيقة) أو لنقل شرعنة وقوننة سلب الأرض أو إجراءات التقاضي القانوني عائقاً أمام السعي للمبىيت في موقع عسكري رغم معرفته بنيتهم إقامة بؤرة استيطانية^(٢٠) وتجاهل إخلاء أراض سيطر عليها مستوطنون وينفذون فيها مشاريع زراعية.^(٢١) جزء من الخلاف الذي يؤخر الاستيطان يقوم بين الإدارة المدنية والمستوطنين، وأساسه وتيرة الاستيطان، ويعود ذلك لقضايا تقنية مثل عدم تسوية أراضي الضفة الغربية، والعمليات البيروقراطية الطويلة التي تبدأ من وضع المخططات وتجنييد الميزانيات وصولاً للبناء.^(٢٢)

لذلك يحاول المستوطنون التعاطي مع المعطيات والوقائع على الأرض، فرغم أن الدولة وقانونها (قانون سلب) أقيما على أساس الاستيطان والسيطرة على الأرض، إلا أنها تتعثر في أحيان وتفشل في السيطرة على المزيد من الأراضي أو لا تجاري الوتيرة المطلوبة، كما أن وقوع العديد من المستوطنات بالقرب من المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، يجعل إمكانية

(هوامش)

1. "Why the Illegal Housing in Ofra Should Not Be Legalized", peacenow, (12-12-2018). <https://bit.ly/3ArDeWU>
2. إعلان مشروع مستوطنة عوفرا: <https://bit.ly/3iM7WnA>
3. صفحة منظمة "امانا" على ويكيبيديا، بالعبرية، <https://bit.ly/3Fsu6W1>
4. على اسم المستوطن موشيه نفتالي الذي كان يخدم في لواء جولاني وقتل العام 2011 على الحدود المصرية وكان يستوطن في عوفرا.
5. «البناء المرتفع، مشروع بناء جديد في عوفرا»، سروجيم <https://bit.ly/3iKmN1Y>، 28-1-2020. <https://bit.ly/3oO44pZ> [بالعبرية]
6. 90 بدلاً من تسعة: إنشاء حي جديد في عوفرا يوم العيد"، سروجيم <https://bit.ly/3FH4T1r>، 14-5-2019. <https://bit.ly/3oO44pZ> [بالعبرية]
7. يونتان صيدون، «السرور والبرج (حوماه فمجدال): بدأ البناء المرتفع في مستوطنة عوفرا»، كالكاليست <https://bit.ly/3FH4T1r>، 1-8-2019. <https://bit.ly/3FH4T1r> [بالعبرية]
8. صفحة وصف شركة كيدما: <https://bit.ly/2YDRQ8l>
9. صفحة مشروع بيت إيل في موقع شركة كيدما: <https://bit.ly/3oOk37E>
10. «بناية طويلة في بيت إيل»، <https://bit.ly/3lmpTEJ>، 1-10-2021. <https://bit.ly/3lmpTEJ> [بالعبرية]
11. «شاي ألون- رئيس مجلس بيت إيل، حول تسريع البناء والتنمية: في سنوات القادمة ستصبح بيت إيل عاصمة لبنيامين وستضاعف نفسها»، موقع القناة 20، 8-10-2020. <https://bit.ly/2Ywi39v> [بالعبرية]
12. منشور فيسبوك على صفحة مجلس مستوطنة بيت إيل حول الحصول على مشروع موازنة بناء 350 وحدة استيطانية، نُشر في 3 حزيران 2021. <https://bit.ly/3uXusiq> [بالعبرية]
13. منشور فيسبوك من صفحة رئيس مجلس بنيامين الإقليمي يسراييل غانتس، نُشر في 11-11-2020، <https://bit.ly/3oNatSo> [بالعبرية]
14. منشور فيسبوك على صفحة مجلس مستوطنة بيت إيل، حول استقبال وزيرة النقل ميري ريغف، نُشر في: 5-2-2021 <https://bit.ly/2YGkyGf> [بالعبرية]
15. «خطة غير مسبوقه لربط المستوطنات بالمدن داخل الخط الأخضر»، انترا فلسطين، نُشر في: 11-9-2020، <https://bit.ly/3Dpubrt>
16. صالح النعامي، «إسرائيل تمهد لبناء 3500 وحدة استيطانية في محيط القدس»، العربي الجديد، نُشر في: 4-10-2021 <https://bit.ly/3mB512p>
17. New 10,000 unit Israeli settlement will cut off Jerusalem from Palestinian territories", The <https://bit.ly/3FuvcAV>
18. New Arab, 8-10-2021, <https://bit.ly/3FuvcAV>
19. Yori Yalon, "Interior minister pushing plans for 10 new Negev localities", israelhayom, Published on 10-07-2021, <https://bit.ly/3aket4B>
20. برهوم جرابيسي (إعداد)، «اتفاقيات الائتلاف للحكومة الإسرائيلية الـ36 والسير الذاتية للوزراء»، (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2021)، ص 14. [مصدر إلكتروني يمكن مراجعته من خلال: <https://bit.ly/3Wg6CYA>، تجليات ذلك ظهرت سريعاً خلال الدورة الماضية للكنيست طرح 25 قانوناً «لضم المباشر» لمناطق من الضفة الغربية و10 قوانين «لضم الزاحف» بحسب رصد مركز مدار، أنظر: برهوم جرابيسي، "مع افتتاح الدورة الشتوية: 88 مشروع قانون عنصري وداعم للاحتلال على أجندة الكنيست الإسرائيلي"، المشهد الإسرائيلي، 4 تشرين الأول 2021. <https://bit.ly/3uZaCmJ>
21. «بعد الارتفاع الكبير في أعداد القتلى بنيران الجيش الإسرائيلي، كوخافي طلب من القادة تهدئة الوضع في الضفة الغربية». مختارات من الصحف العبرية، عدد 3620، 10-8-2021، ص 3.
22. Hagar Shezaf, "Top Court Orders Israel to Explain Refusal to Evict Settlers From Palestinian Land", haaretz, Oct. 8, 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-top-court-orders-israel-to-explain-refusal-to-evict-settlers-from-palestinian-land-1.10277562>
23. وليد حباس، «الخلاف بين الجيش والمستوطنين على أراضي الضفة الغربية: خلاف على أسلوب التوسع الاستيطاني لا على المبدأ»، المشهد الإسرائيلي، 16 آب 2021. <https://bit.ly/3v0Ydn9>



قراءة في تقرير جديد: "إسرائيل تحولت إلى قوة مُخيفة في مراقبة سكاّنها والتجسس عليهم!"

كتب عبد القادر بدوي:

الكاميرات الذكية وأجهزة المراقبة المختلفة المنتشرة، بشكل كبير جداً، في الفضاء العام الإسرائيلي (الشوارع والطرق والمؤسسات المختلفة... إلخ)، يعمل بعضها في خدمة السلطات المحلية أو السلطات الرسمية في الدولة (الحكومي)، وقد أصدرت هيئة حماية الخصوصية في وزارة العدل بياناً ورد فيه أن إجراءات الرقابة المذكورة تحمل سلطة تاديبية وعقابية تؤثر بشكل كبير على سلوك المواطنين الخاضعين للرقابة، وهو الأمر الذي يمس، بشكل جوهري، قوانين الحريات العامة والخاصة في إسرائيل. يقول التقرير إنه وعلى الرغم من استجابة الجهات ذات الصلة لطلب "هيئة حرية المعلومات" المقدم للحصول على تفاصيل حول الكاميرات الموجودة في الفضاء العام، إلا أنها رفضت تحديد عدد الكاميرات الموجودة، ومكان تواجدها، ومتى تم تثبيتها وكيف، أو حتى عدد المرات التي تم فيها استخدامها، وأين يتم تخزين هذه البيانات ومدة تخزينها وغيرها من التفاصيل ذات الصلة، وقد تم تبرير هذا الرفض الشامل بمبررات أمنية، حيث دأبت السلطات على استخدام المبرر ذاته في مثل هذه الطلبات.

"قواعد بيانات الشرطة: التحقّق من مكان تواجدك حتى لو لم تفعل شيئاً!"

يشير التقرير إلى أن الشرطة الإسرائيلية مرتبطة بالعديد من منظمات الرقابة الإسرائيلية، سواء تلك التي تم تشريعها في القانون أو التي لم يتم تشريعها كمنظومت "عين الصقر" المُشار إليها أعلاه، و"مدينة بلا عنف"، بالإضافة إلى أنظمة الكاميرات في الفضاء العام التي تستطيع الوصول إليها بسهولة، ويشير المحامي أفنير فينتشوك، رئيس قسم الحق في الخصوصية في جمعية حقوق الفرد الإسرائيلية، أن هذا يُضيف لقواعد بيانات الشرطة بيانات ضخمة من مسور فوتوغرافية وغيرها، إلى جانب امتلاكها القدرة على الوصول إلى قاعدة البيانات "البيومترية الوطنية" في إسرائيل، على خلاف ما هو معمول به في الأماكن الأخرى، حيث يحق للشرطة الوصول إلى قاعدة البيانات البيومترية الشرطة فقط والتي تتضمن المُشتبه بهم والمتهمين وأصحاب السوابق... إلخ.

ويشير فينتشوك، الذي سبق أن تقدّم في التماس للحكومة ضدّ منظومة "عين الصقر" الرقابية، طالب فيه بالكشف عما تتضمنه المنظومة وقدراتها، إلى أن الأخيرة هي مشروع شرطي يتضمن نظاماً ضخماً من الكاميرات المنتشرة، بدأ بالعمل منذ العام ٢٠١٥، ويعمل على متابعة وملاحقة السائقين على الطرقات من خلال لوحات السيارات، وإن ما يجعلها مختلفة عن كاميرات السير "المُسرعة في القانون" والتي تُخزّن فقط المركبات التي ترتكب مخالفات السير؛ تُسجّل كاميرات منظومة "عين الصقر" كل حركة السير على الطريق وتحتفظ بها في "قوائم مسوداء"، على سبيل المثال: المركبات المسروقة، المركبات المنتهية صلاحيتها، أو حتى أصحاب المركبات الذين انتهت صلاحية رخصة سيارتهم، أو الأشخاص الذين تحتاجهم الشرطة للتحقيق في أي تفاصيل سواء كانت صغيرة أم كبيرة، ويبرز الانتهاك الواضح هنا، من خلال قدرة الشرطة على الاحتفاظ بهذه البيانات لمدة غير محدّدة، بالإضافة إلى قدرتها على استخدامها والرجوع إليها دون أي إذن قضائي (من المحكمة)، ما يجعل قاعدة البيانات هذه مفضاة من تطبيق قانون حرية المعلومات الذي يستثنى في البند رقم (١٤) فيه قائمة طويلة من أجهزة الأمن وإنفاذ القانون من التقيد به.

يشير التقرير إلى العديد من البرامج/ المشاريع الرقابية الأخرى، مثل مشروع "نظرة ٢٠٠٠" الذي تم تفعيله في

القدس في العام ٢٠١٧، يتضمن المشروع ٥٤٠ كاميرا منتشرة في كافة أنحاء المدينة، ويحتوي بعضاً منها على تقنية تسجيل خاضة لأصوات محدّدة (كالانفجارات، إطلاق النار، الصراخ... إلخ) وتقوم بتوجيه الكاميرات نحوها، ويتقبس عن أحد كبار ضباط الشرطة قوله: "سيعمل هذا النظام كما في الأفلام؛ لن يكون هناك أي مواطن في المدينة خارج نظام التصوير للمراقبة". وقد تم الكشف لاحقاً (في تشرين الثاني ٢٠٢٠) عن أن هذه بعض كاميرات هذه المنظومة تم توجيهها لمراقبة خيمة الاحتجاج القائمة أمام منزل رئيس الحكومة في الاحتجاجات الأخيرة ضد بنيامين نتنياهو، (في استطلاع أجرته الشرطة في العام ٢٠١٨؛ اعترف حوالي ٨٠٪ من ضباط الشرطة الذين شملهم الاستطلاع، بأنهم استخدموا قواعد بيانات الشرطة لخدمة أغراضهم الشخصية، وأن حوالي ٦٠.٣٪ من إدانات الشرطة بارتكاب جرائم تاديبية كانت بسبب إساءة استخدام قواعد البيانات هذه).

ويذكر التقرير أن "جمعية حقوق الفرد" وجمعية "خصوصية إسرائيل" قدّمتا في أيار الماضي التماساً للمحكمة العليا طلبتا فيه بتنظيم عمل كاميرات الشرطة، وهو الأمر الذي قوبل بعد فترة قصيرة بقيام وزارة الأمن الداخلي بالإعلان عن مشروع قانون، عُرف لاحقاً بـ "قانون الكاميرات" والذي تُمنح الشرطة بموجب الحق المطلق في وضع الكاميرات في كل أرجاء الفضاء العام؛ سواء الذكيفة المحمولة والثابتة، والكاميرات العلنية والسريّة، على أن يُنحَ ضابط الشرطة الحق في التصرف في استخدامها بحسب "ما يراه مناسباً". ليس كذلك فحسب، بل أيضاً يكون من حق الشرطة استدراج تقنيات رقابة وملاحقة إضافية دون تنظيم ذلك قانونياً أو إعلام الجمهور. خلاصة القول: إن مشروع القانون هذا (الذي أُغلق في آب من الجمهور) يمنح الشرطة سلطة مطلقة لإجراء عمليات مراقبة جماعية مستمرة، دون أي مراقبة قضائية أو برلمانية.

"برعاية القانون: مدينة بلا عنف، مدينة بلا خصوصية!"

يشير التقرير إلى مشروع "مدينة بلا عنف" الذي أطلقته وزارة "التحكين والنهوض بالمجتمع"، والتي تضمّن نشر وتثبيت مئات الكاميرات، بالإضافة إلى تفعيل تقنيات تكنولوجياية أخرى تعمل على مدار اليوم (٢٤ ساعة) بلا توقّف، لتحديد العنف في الأماكن العامة وملاحقته بالتعاون مع الشرطة في أكثر من ١٥٠ بلدة ومدينة، وتوسّع لاحقاً ليشمل المدارس ومناطق الترفيه والسياحة، حيث أن هذا المشروع، بحسب ما ورد في التقرير، تم تنفيذهُ بدون تنظيم قانوني سليم وبدون إطار تنظيمي يعالج قضية الخصوصية، وهذا بالاستناد إلى ما ورد في تقرير صادر عن "مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست". كما أن جزءاً كبيراً من هذا المشروع الرقابي مرتبط بمشروع "عين الصقر" الذي أطلقته الشرطة، والذي تم التطرق إليه أعلاه. ويرى التقرير أن هذا المشروع فتح من شهية السلطات المحلية المختلفة و"الهيئة الوطنية لأمن المجتمع" للتوسّع في نشر وسائل الرقابة والملاحقة تحت مُسوّغات "مراقبة العنف".

"في جيبك ومحفظتك: كم ربحت وماذا اشتريت؟"

يشير التقرير إلى أن الرقابة لا تتوقف على الشوارع والطرق والفضاء العام، بل أيضاً تنسحب على السلوك المالي الخاص لكل مواطن إسرائيلي، حيث تم الكشف في آب الماضي عن قرار اتخذهُ بنك إسرائيل بموجبه سيتم بناء قاعدة بيانات مالية لجميع سكان إسرائيل، وقد أزعج ذلك في خطاب موجه إلى البنوك وشركات الأئتمان، أوعز فيه بنك إسرائيل إليهم بتقديم معلومات شاملة عن عملائهم على مدى السنوات السبع الماضية بحلول

كانون الأول ٢٠٢١، بما يشمل أيضاً نفقات بطاقات الائتمان واستخدام الشيكات والسحب النقدي وغيرها من المسائل المالية.

"الرقابة على الهواتف والإنترنت"

يقول التقرير إن الحكومة الإسرائيلية وافقت في العام ٢٠٠٧ على مجموعة من الإجراءات التي تمنح الشرطة وأجهزة أخرى من أجهزة إنفاذ القانون القدرة على الحصول على بيانات شركات الاتصالات، وقد تم دمج ذلك في قانون "بيانات الاتصالات"، سواء بموافقة قضائية مسبقة أو بدونها، على الرغم من الاعتراض الذي أبدته الشركات بحجة أن ذلك يجعل الوصول إلى البيانات سهلاً للغاية وينتهك خصوصية الأفراد، إلا أن المحكمة العليا الإسرائيلية التي طُلب منها النظر في هذا الاعتراض في العام ٢٠١٢، أكدت أن القانون مؤهل على الرغم من اعترافها بأنه ينتهك الخصوصية.

يشير التقرير إلى أن هناك مغالاة في استخدام هذا القانون بشكل متصاعد منذ ذلك الحين، تصل في بعض الأحيان إلى إساءة استخدامه، ففي العام ٢٠٢٠ مثلاً، قدّمت الشرطة ٦٧٧،٠٤٠ طلباً للحصول على بيانات اتصالات، بزيادة قدرها ٦٤٪ عن العام ٢٠١٦، وقد تمّت الموافقة على جميع الطلبات من قبل قاض، علماً أن الطلبات العاجلة المقدّمة بدون أمر من الشرطة كانت ٤٠٪ من هذه الطلبات (١٦٦٤٤ طلباً)، كما أن ٣٥٪ من هذه الطلبات كانت لمُتابعة تزاوج ما بين شهر وثلاثة أشهر، وقد ارتفعت طلبات المُتابعة لمدة عام فأكثر بنسبة ٤٠٪، وأصبحت في الوقت نفسه ذرائع الطلبات باهتة؛ عدم الامتثال للتعليمات؛ الإهانة الدينية؛ الإزعاج العام؛ السرعة الزائدة؛ وعدم الامتثال لإشارات السير وغيرها، أي أن الشرطة اخترقت معلومات الاتصال الخاضة بأشخاص لم يعطوا حق المرور للمشاة في الشارع، كل ذلك بدون أن يتم التصريح بالإجراءات القضائية اللاحقة.

وليس ذلك فحسب، إذ يُؤكّد التقرير أنه تم الكشف في كانون الثاني الماضي عن نية وزارة الاتصالات إنشاء قاعدة بيانات يتم جمعها من مُزوّدَي البيانات- بيانات شهرية، عن عادات استخدام الإنترنت والتلفزيون والهاتف لدى المستخدمين، بما في ذلك سرعة التصفّح وحجم البيانات، والوقت الذي يقضيه المُستهلك في المكالمات الهاتفية أو مشاهدة التلفزيون على سبيل المثال، وكل ذلك في الوقت الذي تراقب الشرطة والأجهزة الأمنية في قسم الإنترنت في وزارة العدل الشبكات على الدوام، حيث اتخذت في السنوات الأخيرة إجراءات احترازية ضد الأشخاص الذين أعربوا عن نية التخطيط أو المشاركة في المظاهرات، أو الذين حملوا صوراً معينة في ملفاتهم الشخصية الخاصة، ويشير التقرير إلى أن هذا النوع من المراقبة يُشكّل انتهاكاً صارخاً لحرية التعبير والتظاهر والحق في المشاركة السياسية.

"معلومات الجسم: تغطي الدولة أصبعاً، لكنها تُريد اليد كاملة"

كما يشير التقرير إلى أن أجهزة الدولة الشرطة والأمنية، وغير تغلفها في كل المؤسسات والقطاعات، تمكّنت من بناء قاعدة بيانات ضخمة، وذلك من البيانات التي تم جمعها عن غالبية السكان في إسرائيل من خلال تقنية "البصمة" ومورة الوجه المعمول بها في أماكن العمل المختلفة والمطارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بعد أن تم استبدال النظام الورقي فيها لتنظيم عمل الموظفين والعاملين والمسافرين... إلخ. ويقول التقرير إن هناك حوالي ٥,٥ مليون صورة وجه، و٣,٨ مليون بصمة في قاعدة البيانات البيومترية هذه، الأمر الذي يُحوّل كل شخص في إسرائيل إلى ملف يتضمن بيانات تعريفية مُفضّلة عنه بما في ذلك التعرّف على

الوجه والبصمة، وليس كذلك فحسب، بل إن هناك عملية مُستمرة منذ العام ٢٠١٨ لإنشاء قاعدة وراثية يطلق عليها "الفُسفيساء" تُجمع من صناديق المرضى لبناء أدوات للتعنُّب بالأمراض والوقاية منها.

يصف فينتشوك العمل الذي تقوم به أجهزة الدولة المختلفة في هذا المجال بأنه يتم وفقاً لطريقة الجدار والبرج؛ حيث البدء في المشروع ومن ثم فرض الحقائق على الأرض، وهكذا استطاعت معظم السلطات، المحلية والحكومية، المُضي قدماً بهذه المشاريع ومن ثم العودة لتشريعها بأثر رجعي في بعض الحالات، وهذا ما فعلته وزارة الصحة بالتحديد، حينما سقط مشروع "السجل الطبي الوطني" من مسار التشريع في الكنيست في العام ٢٠١٨، حيث لجأت الوزارة إلى بناء هذا السجل بمفردها، وهو الأمر الذي منح اليوم بعض الشركات التجارية الحق في الوصول إلى قواعد البيانات هذه دون وجود أي إجراءات قانونية مُنظمة.

"الخصوصية أُبليت بالوباء:"

"كورونا، فُتح الباب واقتحم الشباباك، الداخل!"

يشير التقرير إلى أن إحدى المُعضلات التي تسببت بها جائحة كورونا وواجهتها إسرائيل تمثّلت في الموازنة بين إيواء المرضى لحماية الجمهور، وبين انتهاك خصوصية هؤلاء المرضى، حيث أن الخصوصية في إسرائيل بالتحديد أُبليت بالوباء، حينما عهدت الحكومة إلى جهاز الأمن العام- الشاباك بالتحقق من مكان وحركة المُصابين، حيث يُسمح له بمراقبة السكان، وقد قام الجهاز، ونتيجة لهذا التوظيف، باستخدام كافة التقنيات الأمنية التي يمتلكها لتعقب المدنيين في إسرائيل، وأثار ذلك جدلاً واسعاً في الشارع الإسرائيلي، إلى أن خلص تقرير خاص لمُراقب الدولة، نُشر في تشرين الأول الماضي، إلى نتيجة مفترضاً على مراقبة حركة المتهمين بارتكاب جرائم جنائية، بعد أن حصل الجهاز على كافة البيانات من وزارة الصحة الإسرائيلية وصناديق المرضى والمختبرات الصحية وغيرها خلال هذه الفترة.

وبحسب التقرير، فإن تمكّن جهاز الشاباك من استخدام تقنية الأساور الإلكترونية لمراقبة العائدين من السفر في إسرائيل للتأكد من التزامهم بالحجر الصحي جعلها الديمقراطية الوحيدة في العالم التي فرضت مثل هذه الإجراءات الرقابية الصارمة على مواطنيها... وذلك بعد أن حصل الشاباك على موافقة حكومية باستخدام هذه التقنية في آذار المنصرم، إذ كان استخدامها حتى ذلك الوقت مقتصرًا على مراقبة حركة المتهمين بارتكاب جرائم جنائية، وجدير بالذكر أنه تم التوقف عن استخدامها في ظل تراجع انتشار المرض خلال الموجة الثالثة. وفي آب، بعد الموجة الرابعة، تبنت الدولة تقنية مراقبة تكنولوجياية متطورة أخرى تحت مسمى "نظام الموافقة المتطور"- أو بالعبرية "هسكيمون همشودراغ"- وهي تقنية تم تطويرها من قِبَل الشرطة بتكلفة نصف مليون شيكل، وبحسبها يتم إرسال رابط إلكتروني إلى المحجورين عبر الهاتف أو عبر البريد الإلكتروني، وبمجرد النقر عليه، يتم تحديد موقعهم المُحدّد، وبالتالي التأكّد فيما إذا كانوا فعلاً مُلتزمين بالحجر في المكان الذي أعلنوه مسبقاً للسلطات المُختصة.

(هوامش)

1. انظري مثلاً: هشام نفاع، 'بحث جديد: خروقات لأنظمة المراقبة بالكاميرات تهدد الحق في الخصوصية وحريات مدنية أخرى في إسرائيل'. المشهد الإسرائيلي، <https://bit.ly/3DQ0lwn> 22.12.2020.

مشروع قانون لشرعنة استخدام وتصدير الماريغوانا (القنب): إسرائيل تسعى لاجتياح السوق العالمية لاستهلاك السموم الطبية!

كتب وليد حنباس:



(عن موقع «كالكايس»)

من دفيئة لزراعة القنب تابعة لشركة BOL.

صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيديّة، يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول الحالي، على مشروع قانون يجيز استخدام الماريغوانا (القنب) لأغراض طبية. وقد برزت القائمة العربية الموحدة برئاسة النائب منصور عباس خلال عملية التصويت، باعتبارها حزبا إسلاميا قام بدعم مشروع القانون بعد أن عرضه على مجلس الشورى التابع له وحصل على موافقته، فصفق له أعضاء الكنيست الحاضرون. في خلفية مشروع القانون، نقاشات حادة تتعلق بأخلاقيات استخدام السموم، خصوصا نبتة الماريغوانا الطبية. لكن الأهم، وهو ما تحاول المقالة أن تستعرضه، أن ثمة سوقا اقتصادية نامية داخل إسرائيل، تعمل فيها العديد من شركات إنتاج الماريغوانا والتي تتطلع إلى دخول السوق العالمية. ويعتبر تصدير الماريغوانا الطبية من أكثر مجالات الاستثمار إغراء ويعود بآرباح هائلة على الدولة التي تتقدم وتنافس على الصعيد العالمي.

مشروع القانون الذي مر في القراءة التمهيديّة يسعى إلى تنظيم سوق الماريغوانا المستخدمة لغايات طبية في إسرائيل ويسمح بزراعة الماريغوانا وإنتاجها، وتوزيعها وتسويقها وحيازتها، بشرط الحصول على إذن رسمي من وزارة الصحة الإسرائيلية. (١) والائتلاف الحكومي الحالي برعاية بينيت- لبيد، يعتبر الحكومة الأولى في إسرائيل التي تدرج عملية شرعنة الماريغوانا ضمن بنود الاتفاقيات الائتلافية التي تشكلت الحكومة بموجبها. ومن المتوقع أن تستمر مقترحات القوانين في الأعوام القادمة إلى أن يتم تحويل الماريغوانا إلى منتج قانوني يباع في الأسواق. وهناك سببان يقفان خلف مشروع قانون الماريغوانا ولا بد من استعراضهما لفهم السياق الذي يحكم النقاشات حول هذا السم داخل الكنيست.

السبب الأول والذي يبدو أنه أقل أهمية، هو الاهتمام بالمرضى في إسرائيل. اليوم، هناك حوالي ١٠٠ ألف مريض يستخدم الماريغوانا لأغراض طبية. قبل حوالي ٤ سنوات، قدمت وزارة الصحة إصلاحات فيما يخص استخدام الماريغوانا الطبية، بيد أن الإصلاحات كانت معقدة للغاية الأمر الذي صعب على المرضى الحصول على إذن طبي، وسمح للجهات الرقابية أحيانا بمعارضة توصيات الأطباء الذين يسمحون لمرضاهم بتعاطي الماريغوانا. وبالتالي، ارتفعت تكلفة الماريغوانا من ٣٧٠ شيكل إلى حوالي ٤٠٠٠ شيكل شهريا لكل مريض. (٢) وما تزال وزارة الصحة ترفض اعتبار الماريغوانا منتجا طبيًا، وتتعامل معها باعتبارها سما خطيرا. وهذا أدى إلى عدم السماح للصيديات ببيع الماريغوانا، والاكتفاء بنقاط بيع محدودة العدد. بعد أن فشلت عضوة الكنيست، شيران هسكيل، من حزب «أمل جديد»، في إلغاء القانون الذي يجرم الماريغوانا قبل شهرين، عادت الأسبوع الماضي وقدمت مشروع قانون معدلا، هو الذي صعب على المرضى الحصول على هذا السبب الذي ينظر إلى مصلحة المرضى لا يبدو أنه المحرك الأساس من خلف طرح مشروع القانون.

السبب الثاني والذي يعتبر أكثر أهمية، لكنه يحتل نقاشات أقل في الإعلام الإسرائيلي، هو مساعي إسرائيل لاجتياح السوق العالمية للماريغوانا. في العام ٢٠١٦، كانت المبيعات العالمية من الماريغوانا القانونية تصل إلى حوالي ١٤ مليار دولار، اليوم

ارتفعت المبيعات إلى حوالي ٦٣ مليار دولار. (٣) هذا يعني أن سوق الماريغوانا العالمية هي سوق صاعدة واعدة، وتعتبر أحد الوجهات الأكثر إغراء للمستثمرين والرياديين؛ خصوصا وأن الدول الغربية ماضية في شرعنة الماريغوانا. وبالإضافة إلى هولندا، فإن الماريغوانا تباع قانونيا في ١٣ ولاية أميركية، وفي كل من أوروغواي، وكندا، والبيرو، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول. لكن ثمة مشكلة في استيراد وتصدير الماريغوانا، وهي التي تهم الشركات الإسرائيلية.

حتى الآن، لا تجيز وزارة الصحة الإسرائيلية تصدير الماريغوانا الطبية إلى خارج إسرائيل. حتى لو أن هناك دولا أوروبية مستعدة لاستيراد الماريغوانا الإسرائيلية، إلا أن وزارة الصحة الإسرائيلية ترفض تصدير منتج يعتبر غير قانوني داخل إسرائيل. وإن شرعنة الماريغوانا وتحويلها إلى عقار طبي، من شأنه أن يساهم في فتح الأسواق العالمية أمام الشركات الإسرائيلية. حتى الآن فإن حوالي كيلو واحد من أصل كل ستين كيلو يتم تصديرها إلى خارج إسرائيل، على ما يبدو عن طريق المارطا وباستخدام طرق غير مباشرة. في العام ٢٠٠٨، كان هناك فقط ٨ شركات إسرائيلية تعمل على زراعة الماريغوانا وبيعها داخل إسرائيل وفق إجراءات رقابية مشددة. اليوم هناك عشرات الشركات والتي سوية تنتج ما

مقداره ٤٠ طناً من الماريغوانا سنويا، وللمقارنة، فإن ألمانيا تنتج فقط ٨ أطنان، بينما بريطانيا تنتج ١,٥ طن سنويا. ويمكن الادعاء بأن سماح إسرائيل بتسويق معظم إنتاجها داخل إسرائيل يأتي بهدف حث الصناعة الإسرائيلية على تطوير جودة الماريغوانا من خلال البحث والتطوير والتجريب على السكان تحت بند الوصفات الطبية. وتهتم إسرائيل حاليا بإنتاج ماريغوانا ذات تركيز عال من مادة THC وهي المادة المسؤولة عن «التسليط» أو عققار طبي ويتم تطويرها داخل معامل متطورة. (٤)

وتقدر وزارة الصحة الإسرائيلية بأن مبيعات أكبر ١٢ شركة ماريغوانا في إسرائيل وصلت في العام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٣٤٠ مليون شيكل. وتنتج هذه الشركات حوالي ٤٠ ألف طن، لكنها تباع إلى المرضى الاسرائيليين حوالي ٢٨ ألف طن فقط. الباقي يبقى في المخازن، الأمر الذي يزيد من كمية المخزون غير القابل للتصدير، وبالتالي يزيد خسائر الشركات. وسبب الإنتاج المرتفع هو التخطيط الاستراتيجي لدى الشركات الإسرائيلية والتي تسعى إلى اجتياح السوق الأوروبية بسرعة لأن الدول الكبرى التي تنتج الماريغوانا، مثل الولايات المتحدة، ما تزال تحظر تصديرها. إحدى أكبر الشركات في إسرائيل تدعى أنتريكور،

ويتأسس مجلس إدارتها ايهود باراك، رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق. وصلت مبيعات هذه الشركة في العام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٦٥ مليون شيكل، وهي تستعد للزوج مع شركة space الكندية في صفقة تقدر للحوالي ٣٠٠ مليون دولار، وبالتالي ستتمكن من مداولة أسهمها في بورصة ناسداك في نيويورك. (٥) لكن باقي الشركات الكبرى، بما فيها شركة BOL لإنتاج الماريغوانا لا تفتح عن مجالس إدارتها وطاقم العمل بداخلها، لكنها تقيم فرقاً بحثية بالتعاون مع معظم جامعات إسرائيل، وتساهم بشكل ملموس في تطوير البحث العملي المتعلق بإنتاج الماريغوانا على الصعيد العالمي. من المتوقع أن تتحول إسرائيل إلى رائدة في صناعة وإنتاج الماريغوانا بسبب تفوقها في مجال الزراعة الحيوية، وتقنيات التهجين. ولا توجد معلومات واضحة حول اختراق شركات الماريغوانا هذه لأراضي الضفة الغربية، لكن من الواضح أن القيود الموجودة على زراعة الماريغوانا في إسرائيل ترفع من تكلفة الإنتاج وتدفع هذه الشركات إلى التفكير في استخدام أراضي الضفة الغربية بأشكال غير قانونية لبناء مزارع ماريغوانا بهدف تقليل التكاليف الباهظة. وواضح أن هناك مصاح اقتصادية لشرركات ومعامل تطوير ومهندسين زراعيين، وكل هؤلاء لديهم نفوذ قادر على التأثير على عملية صناعة القرار السياسي في

إسرائيل أكثر بكثير من مجتمع المرضى.

هوامش

1. أي سي إي، الطريق لشرعنة الكنايبس (القنب): القانون مَرّ بقراءة تمهيدية، أي سي إي، 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.ice.co.il/consumerism/news/article/832583>
2. معاريف، قانون الكنايبس، معاريف، 13 تشرين الأول 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-870619>
3. موقع فارموكان، الاستثمار الأهم في العالم، تصدير الكنايبس الطبي، 2020. انظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3jacQep>
4. غالي يونر، تم إزالة موانع التصدير، إذن ما الذي يعيق حاليا صناعة الكنايبس الطبي في إسرائيل، غلوبس، 5 آب 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001380651>
5. شيلي أفليبرغ، المخزون الكبير في سوق الكنايبس من شأنه أن يلحق خسائر، ذي ماركر، 6 نيسان 2021. انظر الرابط التالي: <https://www.themarket.com/markets/premium-1.9682745>

صدر عن «مدار»

«معنى إسرائيل» ليعقوب م. رابكن..

كتاب ينقد إسرائيل والصهيونية بأدوات دينية يهودية



من الانسجام مع خلاصات تنتمي إلى نقد ظاهرة التوسع الكولونيالي الغربي، والرؤى الأيديولوجية والسياسية لحركات التحرر القومي في المستعمرات، التي خبت حدتها في العقود القليلة الماضية، في ظل الموجة الصاعدة لليمين القومي والديني في العالم على جناح العولمة، والليبرالية الجديدة. ويضيف خضر: فالدولة الإسرائيلية في مرافعة الكاتب جزء من ظاهرة التوسع الكولونيالي الغربي، والصهيونية جزء من ظاهرة القوميات الرومانسية الأوروبية، ومشروعها في فلسطين استعمار أوروبي في الجوهري، وحل الصراع في فلسطين وعليها لا يتأتى دون مشروع لنزع الاستعمار في هذا الجزء من آسيا الغربية، ناهيك عن الإقرار بحقيقة أن الدولة الإسرائيلية لا تمثل تنويعا للتاريخ اليهودي، بالضرورة، وقد أصبحت مصدر تهديد لا للفلسطينيين وجيرانها وحسب، ولكن لسلام العالم، أيضا. ويوضح: منشأ المفارقة، هنا، أننا ومع تحفظات موضوعية على الإطار العام لمرافعة الكاتب، نرى أن خلاصاته السياسية يمكن أن تتوضع بسهولة بالغة في الإطار المفاهيمي لفكرة الدولة

إلى حركتهم كقطعة تامة مع التاريخ اليهودي. ويفوض الكتاب في تفصيل التحولات التي وضعت إسرائيل في مركز اهتمامات معظم يهود العالم، والتي تتراوح ما بين التأييد غير المشروط للسياسات الإسرائيلية، والإدانة، بل وحتى الرفض الصريح، للمفهوم الصهيوني - أي القومي - لليهودي، معتبرا أن الفكرة، المقبولة على نطاق واسع، بأن كل اليهود صهاينة، وبالتالي فهم مدافعون أشداء عن دولة إسرائيل، ليست سوى أسطورة تخدم العداء للسامية. ويخلص إلى أن الصهيونية لا يمكن اختزالها في مجرد ردة فعل اليهود على الاضطهاد، والتهديدات، والمواقف اللاسامية، معتبرا أن الإبادة النازية موضوع أساسي آخر في التاريخ اليهودي المعاصر. وتتمثل المقاربة التي يتبناها الكاتب في دمج مأساة القرن العشرين هذه في لاهوت تطوّر على مدار قرون من التاريخ اليهودي، معتبرا أنه خلافا للمتوقع، خلّقت هذه المأساة إلى علامة تشير إلى طريق الوحدة الوطنية في إسرائيل، والولاء الصهيوني في الدياسبور.

ويلفت خضر، في تقديمه للترجمة العربية أن أغلب خلاصات الكتاب السياسية، على قدر كبير

رام الله: صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، كتاب «معنى إسرائيل» لمؤلفه يعقوب م. رابكن، ترجمه عن الإنكليزية الكاتب حسن خضر، يتضمن مرافعة نقدية متينة تحاكم الصهيونية وإسرائيل بأدوات ومرجعيات دينية يهودية تضيء بكثافة على حيثيات المعارضة اليهودية التاريخية للصهيونية، عبر اقتباس مصادر حاخامية غير شائعة في هذا السياق. يُعطي الكتاب، الواقع في ٢٩٤ صفحة، أهمية خاصة لهذه المعارضة، وهو مفكك ما يسميه الخلط الشائع بين مصالحي اليهود، والصهاينة، واليهودية، والصهيونية، والتقاليد الألفية اليهودية، وقومية القرن العشرين اليهودية، ومصالح الدولة الإسرائيلية، والمواطنين اليهود في بلدان أخرى، معتبرا أنه من الضروري لفهم إسرائيل التمييز بين الدين، والإنثنية، والقومية، لأن الأيديولوجيا الصهيونية، على وجه الخصوص، جعلت من هذه الأشياء خليطا واحدا. يفحص الكتاب أصول دولة إسرائيل وطبيعتها الكولونيالية، وكذلك مكانها في التاريخ اليهودي والأوروبي، مؤكدا بأن مؤسسي الصهيونية نظروا

في «مؤشر الصوت الإسرائيلي»: «النووي الإيراني» قبل مكافحة الجريمة في المجتمع العربي وقبل السلام مع الشعب الفلسطيني!

كتب سليم سلامة:

تعكس نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر أيلول الأخير سيرورات تتخذ منحنى الثبات والتعمق في الواجهات الرئيسية التي تميز المجتمع الإسرائيلي عموماً، وذلك من خلال الإجابات على الأسئلة التي تتكرر كل شهر في هذا الاستطلاع الذي يعتبر من أهم استطلاعات الرأي العام التي تجرى في إسرائيل، نظراً لوتيرة إجرائه الشهرية من جهة، ولاستمرارية عملية الرصد والمتابعة المنهجية في بعض المجالات العينية، التي تشكل جزءاً أساسياً من هذا الاستطلاع بصورة ثابتة ودائمة، من جهة ثانية.

و«مؤشر الصوت الإسرائيلي» هو استطلاع شهري للرأي العام والسياسات في إسرائيل يجريه «مركز فيتربي» (هو «مركز غوطمان»، سابقاً، الذي يعمل في إطار المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» منذ العام ١٩٩٨، وهو مركز أبحاث مستقل متخصص في جمع، تحليل وحفظ معطيات عن المجتمع والسياسة الإسرائيليين). ويجرى استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» كل شهر، ابتداءً من نيسان ٢٠١٩، بعد التوقف عن إجراء ونشر استطلاع شهري آخر هو «مؤشر السلام»، الذي كان مشروعاً مشتركاً لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وجامعة تل أبيب ونشر الأخير منه في كانون الثاني ٢٠١٩، ليأتي «مؤشر الصوت الإسرائيلي» مكانه وبدلاً عنه. وقد أجري استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير، لشهر أيلول ٢٠٢١، في الفترة بين ٣٠ أيلول الأخير و٤ تشرين الأول الجاري، وشمل عينة مستطلعين من ٧٥٦ شخصاً، من الذكور والإناث (٦٠٣ منهم من اليهود و١٥٣ من العرب، في سن ١٨ عاماً وما فوق).

لكن «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الأخير تضمن أسئلة في ثلاثة مواضيع جديدة تبدو، ظاهرياً فقط، أنها تقع خارج دائرة المجالات التي تتكرر فيه الأسئلة عنها بوتيرة شهرية عادة، إلا أنه من غير الممكن إغفال العلاقة الجدلية الدائمة بينها وبين تلك القضايا «الثابتة». وقد جاءت أسئلة «المواضيع الجديدة» هذه على خلفية التغيير الذي حصل في سدة الحكم الإسرائيلي مع انتهاء فترة حكم بنيامين نتنياهو على رأس حزب الليكود وحلفائه من اليمين الإسرائيلي وتشكيل ما أطلق عليها في إسرائيل اسم «حكومة التغيير» التي حظيت بثقة الكنيست الإسرائيلي يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١، بعد تشكيل تحالف رئيس بين حزب «اليمين» (يميناً) اليميني بقيادة نفتالي بينيت وشركائه الآخرين من اليمين (إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيغدور ليبرمان، «أمل جديد» بقيادة جديعون ساعر)، من جهة، وحزب «يوجد مستقبل» (يشع عتيد) المحسوب حزب «وسط»، بقيادة يائير ليد، وشركائه الآخرين من «الوسط» و«اليسار» (أزرق أبيض» بقيادة بنيامين غانتس، العمل بقيادة ميراف ميخائيلي وميرتس بقيادة نيتسان هوروفيتس) وبدعم كتلة «القائمة العربية الموحدة»، من الخارج، من جهة أخرى؛ وذلك في إثر انتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار الماضي وكرست نتائجها واقع الأزمة السياسية - الحزبية المستمرة في إسرائيل والتي عكستها أربع جولات انتخابية نيابية عامة جرت خلال عامين.

السلام مع الفلسطينيين

وسلم أولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة
أول هذه المواضيع هو ما ورد تحت عنوان «فرص التوقيع على اتفاقية (سلام) مع الفلسطينيين». فقد بينت نتائج الاستطلاع هنا أن أغلبية ساحقة من الجمهور في إسرائيل عامة لا يتوقع أي توقيع على اتفاقية كهذه في غضون السنوات الخمس القريبة، على الأقل. ورداً على السؤال: «ما هي، برأيك، احتمالات التوقيع على اتفاقية سلام مع الفلسطينيين خلال السنوات الخمس القادمة؟»، قال ٨٧,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع إن الاحتمالات متدنية جداً أو غير قائمة، إطلاقاً، هذا ما قاله ٨٩,٣٪ من اليهود و٧٨,٦٪ من العرب. في المقابل، قال ٧,٩٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع إن «فرص التوقيع على اتفاقية سلام مع الفلسطينيين خلال السنوات الخمس القريبة» هي «كبيرة جداً أو كبيرة»، وهو ما قاله ٥,٨٪ فقط من اليهود و١٧,٢٪ فقط من العرب.

في التوزعة حسب المعسكرات السياسية في إسرائيل، جاءت النتائج في هذا الموضوع على النحو التالي: ٨٨٪ من مصوتي اليسار و٨٥,٥٪ من مصوتي «الوسط» و٩٢٪ من مصوتي اليمين. جميعهم يعتقدون بأن فرص التوقيع على اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين خلال السنوات الخمس القريبة هي فرص ضئيلة جداً، أو تكاد تكون معدومة تماماً. تظهر النتائج في هذا الموضوع، وخصوصاً حسب التوزعتين القومية والسياسية - الحزبية، أن مسألة السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني وفرض تحقيقه بالتوقيع على اتفاقية سياسية بين الطرفين خلال السنوات القريبة لا تحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال الرأي العام الإسرائيلي وليست في مقدمة القضايا التي تشغل باله وأن المجتمع الإسرائيلي عموماً لا يرى أي فارق في هذا المجال بين «حكومة التغيير» الجديدة



«مؤشر الصوت الإسرائيلي» أداء بينيت رديء... والمزاج القومي» في تراجع.

«القائمة العربية الموحدة» ومصوتي حزب العمل، ٣٣٪ من مصوتي «إسرائيل بيتنا» وأزرق أبيض» و٣٥,٥٪ (فقط) من مصوتي «يميناً». حزب بينيت نفسه! أما في مسألة معالجة أزمة كورونا، فجاء التقييم على النحو التالي: اعتبر ٥٩,٩٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤٤,٤٪ من المشاركين اليهود و١٢,٦٪ «ممتازاً»، بينما قال ٢٨,٢٪ من مجمل المشاركين، ٣٠,٣٪ من المشاركين اليهود و١٨,٧٪ من المشاركين العرب، أن أداءه «سيء جداً». وأعلى الأخرى تقييمات تراوحت بين «جيد» و«سيء جداً»: «جيد» ٢١,٨٪، ٢٢,٥٪ و١٨,٤٪ على التوالي)، «متوسط» ٢٦,٦٪، ٢٥,٧٪ و٢٧,٥٪ على التوالي) و«سيء» ١٤,٤٪، ١٣,٦٪ و١٧,٩٪ على التوالي).

استمرار التراجع الحاد في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بحالة «الأمن القومي الإسرائيلي» في المستقبل المنظور (سجل هذا التراجع للمرة الأولى في استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آب الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ البدء بإجراء هذا الاستطلاع، في نيسان ٢٠١٩) وكذلك بحالة «النظام الديمقراطي» و«المزاج القومي الإسرائيلي»، هو (التراجع) من بين أكثر المؤشرات على حقيقة معارضة، بل عداء، الجمهور الإسرائيلي اليهودي عموماً للحكومة الحالية، نفتالي بينيت، بين الجمهور الإسرائيلي عامة؛ وهو ما ينعكس، بشكل خاص، في الإجابات على سؤالين حول مدى الرضى من أدائه. الأول من خطابه في الأمم المتحدة والثاني من أدائه في معالجة أزمة جائحة كورونا.

في الإجابة على السؤال الأول، قال ٤١,١٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٤١,١٪ فقط من المشاركين اليهود و٤٠,٤٪ فقط من المشاركين العرب إن خطاب بينيت في الأمم المتحدة كان «ممتازاً»، بينما قال ٢٥,٦٪ من مجمل المشاركين، ٢٨,١٪ من المشاركين اليهود و١٣,٩٪ من المشاركين العرب إن الخطاب كان «سيئاً جداً»، وأعطى الآخرون تقييمات تراوحت بين «جيد» و«سيء جداً»: «جيد» ١٤,٤٪، ١٤,٧٪ و١١,٤٪ على التوالي)، «متوسط» ٢٢,١٪، ٢١,٥٪ و٢٤,٩٪ على التوالي) و«سيء» ١١,٢٪، ١٠,٩٪ و١٢,٦٪ على التوالي).

ومن المثير جداً التمعن في نتائج الاستطلاع، في الإجابات على هذا السؤال، حسب التوزعة الحزبية، فقد اعتبر خطاب بينيت في الأمم المتحدة «ممتازاً» كل من: ٣٪ من مصوتي يهدوت هتوراة، ٤٪ من مصوتي شاس، ٨٪ من مصوتي «الصهيونية الدينية» و١١٪ من مصوتي الليكود، ١٦٪ من مصوتي «أمل جديد»، ١٧,٥٪ من مصوتي القائمة المشتركة، ٢٠٪ من مصوتي ميرتس، ٢٥٪ من مصوتي «يوجد مستقبل»، ٢٦٪ من مصوتي

ملياً، هو أن الجمهور اليهودي يضع «التهديد النووي الإيراني» وهمة «لجم» هذا المشروع النووي في مرتبة متقدمة جداً على سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، استمراراً أوتوماتيكياً لنهج التضخيم والتخويف الذي كرسه ماكينه الدعاية والتخريض التي اعتمدها حكومات الليكود واليمين برئاسة نتنياهو، وهو ما يشكل مؤشراً واضحاً - من ضمن مؤشرات ودلائل أخرى كثيرة، من بينها أيضاً ما كشفه النقاب عنه الأسبوع الماضي فيما يتعلق بتوسيع البناء الاستيطاني - أنها وإن كانت «حكومة تغيير» بالفعل فإنها هو «التغيير» في قضايا داخلية تخص اليهود في دولة إسرائيل، بشكل خاص وربما حصري تماماً.

يشكل التصدي للبرنامج النووي الإيراني، إذن، مهمة مركزية إسرائيلية تسبق، في نظر أغلبية الجمهور الإسرائيلي، مكافحة الجريمة المنظمة في المجتمع العربي الفلسطيني في داخل إسرائيل (١٢,٩٪ فقط من اليهود يعتبرونها المهمة المركزية الأولى) والسعي للتوصل إلى اتفاقية سلام مع الشعب الفلسطيني (٣,٩٪ فقط من اليهود يعتبرونها المهمة المركزية الأولى).

في سياق «البرنامج النووي الإيراني»، أيضاً، سال الاستطلاع المشاركين في العينة السؤال التالي: «على خلفية حقيقة أن إيران قد أصبحت، على ما يبدو، على عتبة امتلاك قدرات نووية في المستقبل القريب جداً، فمن الذين كانوا محقين أكثر: أولئك الذين أيدوا شن هجوم عسكري على إيران في مراحل مبكرة من تطوير قدراتها النووية (والمقصود هنا، بالطبع، رئيس الحكومة السابق نتنياهو بشكل خاص)، وهو الهجوم الذي كان من شأنه استدعاء هجوم واسع ضد إسرائيل، أم الذين قالوا بضرورة التوصل إلى اتفاق مع إيران على أمل لجم مشروعها النووي ومنع حياتها قدرات نووية؟»، في الرد على هذا السؤال، جاءت الإجابات على النحو التالي: ٤٤,٦٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٥١,١٪ من اليهود و١٤,٩٪ من العرب، قالوا إن المعسكر الأول (نتنياهو ومؤيديه) كان المحق، بينما قال ٢٧,٥٪، ٢٣,٥٪ من اليهود و٤٥,٧٪ من العرب إن المعسكر الآخر (الذي دعا إلى التوصل إلى اتفاق مع إيران) هو الذي كان على حق، وفي السياق ذاته، سجل المشاركون أيضاً: «بالرغم من سياسة الغموض الرسمية التي تنتهجها دولة إسرائيل، ثمة لديها كما يبدو سلاح نووي متطور، ما هو، برأيك، احتمال إقدام إيران على استخدام السلاح النووي ضد إسرائيل في حال اندلاع مواجهة مباشرة بينهما؟»، فجاءت الإجابات على النحو التالي: قال ٣٧,٢٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٣٧,٤٪ من المشاركين اليهود و٣٥,١٪ من المشاركين العرب إن احتمال حصول ذلك

التي تجمع أحزاب «الوسط» و«اليسار»، إلى جانب بعض أحزاب اليمين، وبين حكومات الليكود واليمين برئاسة نتنياهو خلال العقد الأخير. ويبدو هذا الاستنتاج واضحاً إلى أبعد الحدود بالنظر إلى حقيقة أن ٨٨٪ من مصوتي «اليسار» و٨٥,٥٪ من مصوتي «الوسط» (جمهور الحكومة الجديدة) يرون أن فرص التوصل إلى اتفاقية سلام خلال السنوات الخمس القريبة هي «ضئيلة جداً أو تكاد تكون معدومة»، أي يفارق بسيط جداً عن مصوتي اليمين الذين يرون ذلك أيضاً (٩٢٪).

يتعزز هذا الاستنتاج، أكثر فأكثر، بالنتائج التي تخضع عنها الاستطلاع في موضوع آخر من «المواضيع الجديدة» التي أشرنا إليها. وهو الوارد تحت عنوان «سلم أولويات الحكومة (الجديدة) للسنة القريبة»، فرداً على سؤال «ما الذي يجب أن يكون، برأيك، على رأس سلم أولويات الحكومة خلال السنة القريبة؟»، جاء «السعي نحو التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين» في أدنى هذا السلم، إذ اعتبره ٦,٩٪ من العرب و٣,٩٪ من اليهود، فقط لا غير، و٤,٤٪ فقط من مجمل المشاركين في الاستطلاع «المهمة المركزية التي يجب أن تكون على رأس سلم الأولويات»!

في هذا الموضوع، بالتحديد، ظهر فارق كبير جداً بين اليهود والعرب. فبينما اعتبرت غالبية المشاركين العرب في الاستطلاع (٥٣٪) أن مكافحة الجريمة في المجتمع العربي يجب أن تكون المهمة المركزية التي تتصدر سلم أولويات الحكومة خلال السنة القريبة، وضعتها أغلبية المشاركين في المكان الرابع فقط، إذ اعتبر ١٢,٩٪ فقط من اليهود أن هذه المهمة يجب أن يكون المهمة المركزية. وهو ما رآه ٢٠,١٪ في المعدل، من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ليحل في المرتبة الثالثة فقط. في المقابل، اعتبرت غالبية المشاركين اليهود في الاستطلاع (٣٥,٣٪) أن المهمة التي يجب أن تتصدر سلم أولويات الحكومة هي «تثبيت الاقتصاد الإسرائيلي» في أعقاب أزمة جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية؛ وهو ما قاله ٢٢,٧٪ من المشاركين العرب، وفي المحصلة، احتل هذا الموضوع (الاقتصاد) المكان الأول في ترتيب المهمات التي يجب أن تكون على سلم أولويات الحكومة، إذ حظي بتأييد ٣٣,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، تلتها، في المرتبة الثانية، مسألة محاربة جائحة كورونا؛ ٢٣,٦٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ٢٥,٧٪ من المشاركين اليهود و١٣,٩٪ من المشاركين العرب. وحلت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية مسألة «لجم البرنامج النووي الإيراني»، برأي ١٥,٣٪ من مجمل المشاركين في الاستطلاع، ١٧,٨٪ من المشاركين اليهود و٣,٦٪ من المشاركين العرب. اللافت في هذه النتائج، بما يستدعي التوقف عنده

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي